

الاخبار

■ راس التحرير .
■ صدر المسوّء،
■ ابراهيم العيبت

■ نائب رئيس التحرير
■ بار الله صعب

■ مدير التحرير
■ مديف قانوه

■ محاسن للتحرير
■ محمد زبيب

■ هادي عليا
■ امه اللدري
■ شركة كرم

■ صادرة عن شركة
■ اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -

■ فراه - شارع دنياك

■ سنتر كونكورد -

■ الطابق السادس

■ تليفون:

01759500

01759597

ص. ب. 5963/113

■ العيالت

■ الموقع الالكتروني

ads@al-akbar.com

01/759500

■ صفحات التواصل

■ Facebook

■ /AlakbarNews

■ Twitter

■ @AlakbarNews

■ Instagram

■ /alakbarnews-
paper

الحكومة الجديدة وطقوس السياسة في لبنان

أسعد ابو خليل *

الذي أعلن ولادة الحكومة اللبنانية - قبل ولادتها - هو سفيرة دولة الإمارات العربية عن الجالية اليهودية في لبنان ومن لا يبروت. هو علمٌ بها قبل ان يعلمَ بها شعبُ لبنان (العظيم في المناسبات والوطنية). لو أن السفير الإيراني أو السوري هو الذي أعلن ولادة الحكومة - قبل ولادتها - لكانَ تبار السيادة والحرية قد نزلَ إلى الساحات، ولكنَّ استنجد بحلف شمال الأطلسي لنصرته ضدَّ التدخلِ الصفيق من قبل سفراء دول أجنبية في شأن كان يجب أن يكون لبنانيًّا مطلقً حسب أدبيات ذلك الفريق فقط في ما يتعلق بما لا يروق من تدخلات لا تكون في صفِّه. وتصرح السفير بدلل مزمّة أخرى إلى أن الحديث عن التخلّات في الشأن اللبناني يغفل دوماً فريقاً إقليمياً - عالمياً عريضاً لأنَّ تدخله يكون مُباركاً من قبل الإعلام السائد والمختصات الدولية. وتصرح هيل في زيارته إلى لبنان أنَّه بصريح العبارة أن حكومته مهتمة بـ«نوع» الحكومة في لبنان. هذه لو قائلتها دولة معادية لأمريكا لكان مجلس الأمن قد انعقد في جلسة طارئة. وبعد تشكيل الحكومة، طلعت جريدة «الجمهورية» بعنوان (ردته محطة «إل بي سي»): «الرقابة الدولية على لبنان ستكون هذه المرة جديةً». لماذا تبرع وسائل إعلام فريق السيادة والحرية في إهانة كرامة لبنان وسيادته أكثر من غيرها؟

لا يمكن تأليف الحكومات بهذه الصعوبة في التاريخ المعاصر للجمهورية اللبنانية: قبل الطائف كان الرئيس يختار من يشاء بالتروافق - أحياناً - مع رئيس الحكومة، وإذا خالف رئيس الحكومة مشيئة الرئيس المستبد كان الأخير يستبدل بسهولة رئيس الحكومة بواحد أكثر متواطعة (كان هذا المسار حتى أزمة 1973 عندما توافق نادي رؤساء الحكومات في لبنان على رفض اختيار سليمان فرنجية لأمين الحافظ الذي لم تطل رئاسته للحكومة إلا أسابيع معدودة. كما أن الياس سركيس وأمين الجميل اكتشفا أن شفيق الوزان هو تكرار لتجربة سامي الصلح مع كميل شمعون. أي رئيس الحكومة السني الذي، شقائل كنيسة الحكم ومكرمات، يوافق على ما يريده رئيس الجمهورية ولو أتى على حساب مزاج أكثرية أبناء وبنات طائفة رئيس الحكومة). بعد الطائف، لم يعد رئيس الجمهورية الحاكم بامرّه. كانت عمليّة تشكيل الحكومة لا تطلو لأن المخبرات السورية وعبد الحليم خدام كانا يضغطان على كل الأطراف للمضي بتشكيله يتوافق عليها حلفاء النظام السوري.

ليس هناك في لبنان اليوم من مُسيطر كليّ، وهذا حسنٌ ولو أن لبنان يخضع لسيطرة حزب الله - كما يكرّز إعلام دول الاسرائيلي وكما يردّه وراءه أعداء دول الخليج واليمن اللبناني - لكانت عمليّة التشكيل تتخّف في خلال أسابيع، (وفارس سعيد يربط تأخير تشكيل الحكومة بالفك السنوي الإيراني، ويربط إعلان الحكومة بالفك السنوي الإيراني، ولعله يربط خسارته في الانتخابات - بعد زمن سيطرة النظام السوري - بالفك النووي الإيراني). لكن وتيرة تشكيل الحكومة باتت تعبر عن حقيقة التناقض والصراعات في لبنان، وهي ترتبط أيضاً باحتدام - أو تهدئة - التوتّرات والصراعات الإقليمية. الشرح السني - الشيعي يزيد من تفاقم الصراعات في لبنان ويؤثر على عمليّة التشكيل. لن حصول هدنة أو مصالحة بين قيادات السنة والشيعية على مستوى المنطقة من شأنه تسهيل التوافق اللبناني لكن على حساب الوازن السياسي - الطائفي للمسيحيين. إن ارتباط التوتّرات السياسية للمسيحيين في لبنان بطرفي الصراع السنيّ أو الشيعي قلّل من الضعف السياسي للمسيحيين (وهو ضعف ديموغرافي في جانب منه وسياسي في جانب آخر، مرتبط برهانات خاطئة أقدمت عليها قيادات شعبية في الوسط المسيحي اللبناني في سنوات الحرب) في المرحلة الحالية. قد يأتي يوم تثقّف فيه القيادات السنّية والشيعيّة بتبوء حكومة مع التجاهل التام للدرؤن والمسيحيّين (هكذا مرّت عرضاً معارضة سعد الحريري الغاطسة لتوزيع سريان لبنانيّين أو علويّين لبنانيّين - وقال، زعيم

التيّار «المدنيّ» هذا، إنه لن يسجّل سابقة في توزيع العلويّين والعلويّون هم أضعف طائفة في لبنان. وهناك من يكتب بحنين عن الجالية اليهودية في لبنان ومن لا يرى فظاعة التمييز وتحقير واضطهاد العلويّين).

لا يعرف الشعب اللبناني وزراء الجدد لأنّ الزعماء يختارون الوزراء بناء على أسس الروابط والعلاقات. بعضهم يصبح وزيراً لأنه ابن الزعيم، وآخر يصبح لأنه صهر الزعيم، وأخرى تصبح وزيرة لأنها زوجة زعيم، والباقيون يصيحبون وزراء لأنهم تابعون وتابعات للزعيم. والسير الذاتية للوزراء لا تكفي للحكم عليهم من قبل الناس. ومضمون السير الذاتية في لبنان متروك لكل وزير من دون ضبط المعايير والكفاءات، فيما يمكن أن يُترك الأمر لهيئة التحقيش المركزي في تحقّق في مضامين السير لأن هناك من يصفّن سيرته مواد غير دقيقة أو صحيحة خصوصاً أن وزراء في الماضي صفّنا سيرهم شهدات مرؤرة (في أميركا، يراجح «مكتب التحقيقات الفدرالي» السير الذاتية للمُعيّنين والمعيّنتات في وثيقة أو صحيحة خصوصاً أن وزراء في الماضي صفّنا سيرهم شهدات مرؤرة (في أميركا، يراجح «مكتب التحقيقات الفدرالي» السير الذاتية للمُعيّنين والمعيّنتات في وثيقة أو صحيحة خصوصاً أن وزراء في سيرتها أنها نالت «شهادة» تنفيذية في القيادة العامة» (وهي غير تنظّم أحمد جبريل) من جامعة هارفرد. لكن هذه ليست شهادة جامعية، بل هي ورقة «إفادة» يحصل عليها من يدفع مبلغاً من المال لحضور دورة في الفرع غير الأكاديمي للجامعة. والوزير ريشار قيوميجيان، وهو طبيب أسنان، ذكّر في سيرته أنه نال شهادة دراسات عليا من «مؤسسة السياسة العالمية». لكن المؤسسة ليست أكاديمية وقد قطعت جامعة يوسطن صلّتها بها بسبب ذلك، وهي تخضّص تخريج عسكريّين أميركيّين (أسيها موظف يميني رجعي في إدارة رونالد ريغان). أما محمد داوود فكيك في سيرته أنه حاز «المرتبة الأولى في جمع سنوات دراسية الثانويّة بمتوسط 2016» وليس مألوفاً أن يذكر المرء علاماته في المدرسة الثانويّة في سيرته الذاتية (كانت علاماتي - الحقّ يُقال - شنيعة في المدرسة الثانويّة).

وتعيين الوزراء في لبنان لم يتغيّر عبر السنوات. الاختصاص غير مطلوب، والولاء للزعيم أو الحزب أو الجهة الخارجية في الشرط الوحيد للتوزيع. وتروى الصحف أن نبيه سزي يحفظ في جيبه أسماء وزرائه حتى اللحظة الأخيرة، ولا يكونون على دراية بتوزيرهم. أي أن توزيرهم لا يكون مرتبطاً بخطة سياسة عامة معيّنة. وهذه ترجمة لفهم السياسي للوزارة، أي أنها مجال لتقديم الخدمات للناخبين، لا أكثر. وحزب الله كان صريحاً في أنه يريد بقاءً لوزارة الصحة. أي أن الحزب يدخل السياسة من بابها التقليدي النفعي، وليس من باب إصلاحيّ يكافح فيه الفساد.

وحزب الله أعلنها حرباً على الفساد، لكن تباشيرها لم تصل إلينا بعد. والحزب، مثل غيره، تدخل لحماية مصنع «ميموزا». والتحالفات بين الأحزاب والتيّارات في لبنان تقضي على أي نتية جديةً بمحاربة الفساد. كيف يمكن للحزب أن يحارب الفساد فيما هو متحالّف مع حركة «أمل». المتعشّشة في الدولة والمشاركة مع الحربية وجنابلط في اغتنام الدولة والراسماليّة في لبنان منذ الطائف؛ هل يمكن للحزب أن يولّي محاربة الفساد على تحالفه الانتخابي والسياسي؟ وهذه تسري على تحالف التيّار الوطني الحر مع سعد الحريري: ليس هذا التحالف هو الذي

جعل من الإبراء المستحيل ممكناً؟ وحافظ الحزب على توزير محمد فنيش، لكن ما هي إنجازات فنيش في سنوات وزارته الطويلة (غير الإنجازات السياسية في التصدي للسنّيورة في حكومته خصوصاً في حماة عدوان تتوزن؟ هل هناك إنجاز واحد له في أي وزارة؟ لا حتّاق اسمه في وزارة الطاقة ومشروع للخصخصة حاز إعجاب الحربية في لبنان. وزير الصحة الجديد هو طبيب، والوزارة لا حتّاق إلى طبيب مداو بقدر ما هي حتّاق إلى خبير صمخة عامّة أو إدارة عاعة (وهناك بعض الإطباء من الخبراء في الصحة العامة). ولو أن الحزب أراد بالفعل محاربة الفساد لكان أصغر على تعيين إسماعيل سكرية الذي (في كتابه «الصمخة: حق وكرامة») له برنامج عمل واضح لإصلاح الوزارة والتصدي لفساد شركات الأدوية (وزير الصحة الجديد من قبل صمخة فحاضِر مع شركات الأدوية كما ورد في سيرته). إسماعيل سكرية كان يمكن له تقديم إخفاصات كبيرة في أسعار الأدوية لكن شركات الأدوية مرتبطة بالمصالح السياسية - الاقتصادية الحاكمة.

وأصبح للنساء أربع وزيرات، وأصبح لهنّ وزارة له «تاهيل النساء والشباب». لكن الاسم تتخفّر إلى «تمكين المرأة والشباب»، كان العنصرية الذكورية تكمن فقط في عبارة «تاهيل» وليس في إشراف ورياية النساء بالشباب والأطفال، على عادة أشنع التقاليد الذكورية التي تتعامل مع المرأة على أنها مخلوق غير مكتمل الرجل. والإحتفال بالتعيينات السنائية فقط كون صاحباتها نساءً بمثلّ فهماً مغلوطة للنسوية. لكن هل تتوقّع من ساسة لبنان، ومن إعلامه المختص بتسلع المرأة وتشبيئها، فهما للنسوية؟ حتى بعض السنّيوات في لبنان - ومعهم سفراء الدول الغربية - ابتهجوا لتعيين أربع نساء من قبل زعماء رجال. وللمست بين الطائفة واحدة تحمل فحراً أو عقيدة نسوية. على العكس، هنّ ينتمين إلى أحزاب وتيّارات بعيدة كل البعد عن النسوية. وهناك من ابتهج أكثر لأنّ وزارة الداخلية باتت في أيدي امرأة. وهل ينتهج أيضاً لو أن جهاز مخابرات لعربياً بات في يد امرأة؟ هل قيادة المرأة لأجهزة القمع والتعذيب بمثلّ نصراً نسوياً أو إنسانياً، وفكرة أن النساء يصفن لمسة حنان وإنسانية على مناصبهن هي فكرة عنصرية ذكورية تنتمي إلى فكر الفصل العنقلي بين «الطبيعية» الذكورية وبين «الطبيعية» النسائيّة. على العكس، إن تعيينات النساء في المجتمعات البطريركية



(دالائي ونهار)

ترعاه في الحكم، كما رعيت إياه من قبل - وكل هذه الرعاية هي باسم السيادة طبعاً. إنجازات فنيش في سنوات وزارته الطويلة (غير الإنجازات السياسية في التصدي للسنّيورة في حكومته خصوصاً في حماة عدوان تتوزن؟ هل هناك إنجاز واحد له في أي وزارة؟ لا حتّاق اسمه في وزارة الطاقة ومشروع للخصخصة حاز إعجاب الحربية في لبنان. وزير الصحة الجديد هو طبيب، والوزارة لا حتّاق إلى طبيب مداو بقدر ما هي حتّاق إلى خبير صمخة عامّة أو إدارة عاعة (وهناك بعض الإطباء من الخبراء في الصحة العامة). ولو أن الحزب أراد بالفعل محاربة الفساد لكان أصغر على تعيين إسماعيل سكرية الذي (في كتابه «الصمخة: حق وكرامة») له برنامج عمل واضح لإصلاح الوزارة والتصدي لفساد شركات الأدوية (وزير الصحة الجديد من قبل صمخة فحاضِر مع شركات الأدوية كما ورد في سيرته). إسماعيل سكرية كان يمكن له تقديم إخفاصات كبيرة في أسعار الأدوية لكن شركات الأدوية مرتبطة بالمصالح السياسية - الاقتصادية الحاكمة.

وأصبح للنساء أربع وزيرات، وأصبح لهنّ وزارة له «تاهيل النساء والشباب». لكن الاسم تتخفّر إلى «تمكين المرأة والشباب»، كان العنصرية الذكورية تكمن فقط في عبارة «تاهيل» وليس في إشراف ورياية النساء بالشباب والأطفال، على عادة أشنع التقاليد الذكورية التي تتعامل مع المرأة على أنها مخلوق غير مكتمل الرجل. والإحتفال بالتعيينات السنائية فقط كون صاحباتها نساءً بمثلّ فهماً مغلوطة للنسوية. لكن هل تتوقّع من ساسة لبنان، ومن إعلامه المختص بتسلع المرأة وتشبيئها، فهما للنسوية؟ حتى بعض السنّيوات في لبنان - ومعهم سفراء الدول الغربية - ابتهجوا لتعيين أربع نساء من قبل زعماء رجال. وللمست بين الطائفة واحدة تحمل فحراً أو عقيدة نسوية. على العكس، هنّ ينتمين إلى أحزاب وتيّارات بعيدة كل البعد عن النسوية. وهناك من ابتهج أكثر لأنّ وزارة الداخلية باتت في أيدي امرأة. وهل ينتهج أيضاً لو أن جهاز مخابرات لعربياً بات في يد امرأة؟ هل قيادة المرأة لأجهزة القمع والتعذيب بمثلّ نصراً نسوياً أو إنسانياً، وفكرة أن النساء يصفن لمسة حنان وإنسانية على مناصبهن هي فكرة عنصرية ذكورية تنتمي إلى فكر الفصل العنقلي بين «الطبيعية» الذكورية وبين «الطبيعية» النسائيّة. على العكس، إن تعيينات النساء في المجتمعات البطريركية

الصراع حول هويّة لبنان.

ثم هناك مسألة تصريحات جبران باسيل المتكرّرة عن الصراع مع إسرائيل، وهي تختلف عن خطب ميشال عون في مناصرة الشعب الفلسطيني ونذّ الاحتلال الإسرائيلي. ولا يمكن تجاهل تصريحات باسيل - كما يتجاهلها حزب الله - وتجاهلها صديق باسيل، قائد حزب الله. تتراكم خطب وتصريحات باسيل وهي تتصفّن اعترافاً بحق إسرائيل في الوجود تارة وبحقّها في الأمن تارة أخرى (وفي كلمته في ذكرى 6 شباط نسب عبارة «امن لإسرائيل» إلى مبادرة «السلام العربية» مع أن العبارة لم ترد فيها). وقبل أسبوع من الكلمة الأخيرة، ذكّر باسيل حقّ إسرائيل في الأمن وكان ذلك في مقابلة مع «سي. إن. إن»، وقيل يومها على وسائل التواصل إن العبارة الإنكليزيّة خاتمه. وفي الحديث عن استراتيجية دفاعية للبنان في سياق البيان الوزاري، ذكرت محطة «أو. تي. في» أن تحريجة «لغوية» ستحلّ الموضوع أي أن موضوع الدفاع عن لبنان وتحرير أرضه بات لعبة لغويّة. هكذا يستخفّ معظم القوى في لبنان بالخطر الإسرائيلي.

لكن الموضوع لم يعد يحتمل النقاش. لقد تسرّب حديث المجلس الأعلى للدفاع وفيه يقفّ مدير مخابرات الجيش بما هو معروف لكل اللبنانيّين واللبنانيّات، وبما ثبتّ للبحان في عدوان تتوزن: أن الجيش اللبناني لن يصدّم لأكثر من 24 ساعة أمام العدو الإسرائيلي. تُخارن ذلك بمقاومة صمدت أمام العدو أكثر مما صمدت ثلاثة جيوش عربية نظاميةً مجتمعّة. ونفي حقيقة عدم أهلية الجيش يحدّد قائد الجيش الحالي، جوزيف عون، مسؤولةً أمام اللبنانيّين، إذ هو لا يفتقّر بحكّز لأزمة أن الجيش على ربهنا. كانت يجب أن تحرّم عليه الحكم لأنّنا لا نعلم طبيعة الصفقة التي جرت بينه وبين محمد بن سلمان، خصوصاً أن هناك موضوعاً مالياً بينيّهما، بالإضافة إلى اعتراض ابن سلمان على مسلك الحريري السياسي (وقد أدت غصصة ولي العهد السعودي إلى إجراء تغيير شامل في فريق سعد الحريري). لكن الارتهاج صفة متلازمة للحكم في لبنان، والحريري، الذي ربط بكرسي وتلقّى الصفع والإهانة - حسب وصف ديفيد إغناطيوس في «واشنطن بوست» - ليس حرّاً في قراره، أو أقلّ حرية في قراره من بعد احتجازه. لكن جميع الأطراف، بما فيها حزب الله، أصرت على رئاسة الحريري وهي تقبل به حتى لو كان الوطنيّة اللبنانيّة، باستثناء الحزب السوري القومي الإجتماعي. كان النظام السوري يجمع وصول هؤلاء فيما احتضن وصول مقاتلين قوّاتيين ممن شاركوا في الجنازير وتعاملوا مع العدو الإسرائيلي، مثل إيلي حبيقة الذي فرضه رفيق الحريري على مجلس الأمن الإسرائيلي. كان النظام السوري يجمع وصول هؤلاء فيما احتضن وصول مقاتلين قوّاتيين ممن شاركوا في الجنازير وتعاملوا مع العدو الإسرائيلي، كقوّتين في مجالاتهم لكنهم - كما تقول صديقة خبيرة في شؤون التّيار - يولّون الولاء لباسيل على الاختصاص. وهو، مثل كقوّتين في مجالاتهم لكنهم - كما تُسقى بالإصلاحات التي هللت لها الحكومة لن تختلف عن سابقاتها من «إصلاحات» ومن «مساعات» ووعود غربية برقع شأن الاقتصاد اللبناني.

ساذجٌ من يتوقّع تغييراً في لبنان، ليس النظام السياسي الطائفي الهرم هو وحده المسؤول، بل التوتّرات والصراعات الطائفة الداخلية هي حامية للفساد بقدر ما أن التوتّرات والصراعات الإقليمية هي أيضاً حامية وراعية للفساد. فلنتصوّر ماذا سيكون ردّ فعل ما يُسمّى بـ«المجتمع الدولي لو أن حملة مكافحة الفساد قرّرت فتح دفاتر فؤاد السنّيورة في الحكم عندها، سننتشّل حملة عالمية لإفقاد «رجل الدولة» (لا يجد السنّيورة غمّاضة في وصف نفسه بـ«رجل الدولة» في بعض المقابلات الصحافيّة). هذه الحكومة لن تختلف عن سابقاتها، ووعود الإصلاح ومكافحة الفساد ستضمّن إلى حملات سبابة يقدّمها بالفشل. لكن الجديد فيها هذه المرّة، أن رئيس الحكومة اللبنانيّة يمكن أن يتعرض للضرب والصفع والإهانة إذا لم ينفذ أوامر ولي العهد السعودي بحذافيرها. لكن الحريري رجل ذو صداقات، يستطيع حينها أن يستنجد برؤساء دول الجانب، وفي هذا مفخرة - وآية مفخرة - للبنان وشعبه.

* كاتب عربي (حسابه على «تويتر»

@asadbukhalil

الاخبار — السبت 9 شباط 2019 العدد 3684

تقدّم العامل الاقتصادي الاجتماعي

سعد الله مززعاني *

بين العناوين التي تقدّمت في السنوات الماضية عموماً، وفي الأشهر الأخيرة خصوصاً، عنوان الأزمة الاقتصادية والتوتر الاجتماعي الناجم عنها، وبدء تحولها، على الأقل في الأذهان والهواجس والمعاناة (وفي الشارع مؤخراً)، إلى مرتبة لم يبلغاها منذ حقبة طويلة. في بداية التسعينات عانى اللبنانيون، معظمهم بالتأكيد، من تدهور سعر صرف الليرة. المتضررون كانوا أكثرية المواطنين. لكن، حصول ذلك بعد حرب أهلية دامت حوالي 15 سنة، ثم إقحام المضاربة المالية (ذات الاستهداف السياسي) من أجل إسقاط رئيس الحكومة وحكومته والمجيء بسواهما، قد بزرا، نسبياً، تلك الغفرة، في سعر صرف الليرة، التي تراجعت سريعاً بعد تحقيق الهدف من ورائها! ثم إن طبيعة المرحلة آنذاك (أي الارتياح لوقف الاحتراب الأهلي والاتفاق على تسوية «الطائف» وتكريسها)، قد طغيا على كل ما عداهما، سواءً كان حجم اغتيال رئيس الجمهورية المنتخب رينيه معوض، أو بحجم تدهور سعر صرف الليرة إلى درجة مأساوية. خفّف من ذلك أيضاً، ما راهن عليه المزاج الشعبي، باكثيرته، من أن مجيء رجل الأعمال اللبناني السعودي رفيق الحريري رئيساً للحكومة سيؤدي إلى إحداث تحوّل تعاطفي إيجابي لمصلحة معالجة سريعة لبعض كوارث الحرب إن لم يكن لمعضلها! نتذكر أن ضحيجاً كبيراً كان قد مهدّ لذلك عبر مبادرات الحريري: رفع الأنقاض من شوارع العاصمة، المنح الدراسية لآلاف الطلاب اللبنانيين، وعود الإعمار وإنارة البلاد بالبوخر الأسطورية... كذلك فقد ساهمت المحادثات المفردة بين ممثلي الكيان الصهيوني ومثلي بعض «دول الطوق» والفلسطينيين في تعزيز أوهام تبلور تسوية شاملة استكمالاً لاتفاقية «وادي عربة» مع الأردن، واتفاقية «أوسلو» مع السلطة الفلسطينية...

الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، آنذاك، تبعثرت وضاعت إذن وسط ضحيج أكبر حول شعارات مواجهة «الاحتلال السوري» بالنسبة لفريق لبناني، وبلورة «المشروع الإعماري» بالنسبة لفريق كبير آخر، واستبدال هيمنة بأخرى بالنسبة لفريق ثالث كان يعمل تحت الإشراف السوري المباشر ويتأبر على ممارسة نفوذ حاسم في مجالات السلطة والإدارة وتقاسم المكاسب في ميزان قوى جديد كان عنوانه «ترويكاً الحكم» وصناديق الإنفاق والنهب الموزعة طائفيّاً، والسيطرة على القطاعات الناشئة، الخاضعة أيضاً لمنطق الاحتكار والتقاسم، كالإعلام المفردة بين ممثلي الكيان الصهيوني ومثلي بعض «دول الطوق» والفلسطينيين في تعزيز أوهام تبلور تسوية شاملة استكمالاً لاتفاقية «وادي عربة» مع الأردن، واتفاقية «أوسلو» مع السلطة الفلسطينية...

الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، آنذاك، تبعثرت وضاعت إذن وسط ضحيج أكبر حول شعارات مواجهة «الاحتلال السوري» بالنسبة لفريق لبناني، وبلورة «المشروع الإعماري» بالنسبة لفريق كبير آخر، واستبدال هيمنة بأخرى بالنسبة لفريق ثالث كان يعمل تحت الإشراف السوري المباشر ويتأبر على ممارسة نفوذ حاسم في مجالات السلطة والإدارة وتقاسم المكاسب في ميزان قوى جديد كان عنوانه «ترويكاً الحكم» وصناديق الإنفاق والنهب الموزعة طائفيّاً، والسيطرة على القطاعات الناشئة، الخاضعة أيضاً لمنطق الاحتكار والتقاسم، كالإعلام المفردة بين ممثلي الكيان الصهيوني ومثلي بعض «دول الطوق» والفلسطينيين في تعزيز أوهام تبلور تسوية شاملة استكمالاً لاتفاقية «وادي عربة» مع الأردن، واتفاقية «أوسلو» مع السلطة الفلسطينية...

تقدّم العامل الاجتماعي والاقتصادي بدأ يبرز تبعاً منذ بدأت تتراكم سلبيات «النموذج الاقتصادي» الذي بشرّ به واعتمده وقاده الرئيس الشهيد رفيق الحريري. تفاقمت هذه السلبيات مع تطورات الوضع في المنطقة عموماً وسوريا خصوصاً ابتداءً من ربيع عام 2011. وحيث أن النموذج المذكور قد تأسس على الربيع دون الإنتاج وعلى إقامة «جثة ضريبية» لمصلحة كبار الممولين والمضاربين وعلى الفوائد العالية للتوظيف في سندات الخزينة لتمويل العجز والدين العام... فضلاً عن النهب والصفقات وتدوير النخب البيئية الخدمانية في جوانبها كافة... فقد أدى الفلتان و«الشرطة» وعدم المحاسبة إلى بروز نوع من الشجع المتوحش تمثّل في الاستهتار بمصالح الناس وبشروط الحفاظ على البيئة... ككّف وجشّد كل ذلك ملف أزمة الغنايات التي اندلعت في أواسط عام 2015. كانت تلك الأزمة بداية اكتشاف النموذج السياسي والاقتصادي على خلال عظيم لجهة الاستهتار بصحة المواطنين وسلامة البيئة وإخضاعهما لأليات الصفقات والسمسرة التي تردّي، كالعادة ليوساً طائفيّاً ومذهبيّاً. لكنّ هذه الأزمة التي جرى امتصاص قيمة الشعبية بشأنها بالمناورات والتدابير الجذرية والقمع والبلطجة وكذلك بضعف وتشتت الثقة بالحركات المجتمعيّة، كانت رأس جيل الجليد في خيل أوسع وأشمل، أدى البروز مع تدهور المؤشرات الاقتصادية جميعها ووصول لبنان إلى حافة هاوية وإفلاس يتهددان، مع خصوصاً، ملايين اللبنانيين من ذوي الدخل المحدود في الفئتين الشعبية والمتوسطة هؤلاء، احتمال انهيار سعر صرف الليرة وفرض ضرائب ورسوم جديدة عليهم بالأساس وإفلاس الخزينة والعجز عن سداد الدين وارتفاع الفوائد، فيما يستمرّ النهب والهدر والصفقات هؤلاء، استشعروا مخاطر غير مسبوقة ضاعفت لديهم القلق، وفحّرت جزئياً حتى الآن، الاستعداد للمشاركة في الاحتجاج كما برز في المظاهرات والحركات التي حصلت في الأسابيع الماضية. لقد ساهمت مرحلة الانتخابات وقانونها وما رافقها من تسعير طائفي اضطلع به التيار العوني خصوصاً، في صرف الأنظار، ولو مؤقتاً، عن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. لكن التعرّف في تشكيل الحكومة كشف الكثير من زيف الوعود وخطأ التوجهات التي تؤكد المضي في النهج ذاته، كما في مؤتمّر «سيدر» وتوصيات «مكئبز» الجملّة ببعض الوعود والتي لن يعتمد منها إلا الأسوأ مشفوعاً بالمضي في الغفوية والتخاصص والاستهتار بمصالح ومصير البلد والناس، تجلّى ذلك سريعاً في البيان الوزاري وفي التصريحات المتلاحقة لرئيس الوزراء المكلف وفي الإجماع الريب والسريع على البيان الوزاري، ثمة اتجاه حاسم لدى أطراف السلطة نحو تدفيع المواطنين ثمن خطأ نهجهم وهدرهم وقفويتهم ونهبهم موارد البلاد دون حساب أو رقيب. يجري الحديث عن «تأبير مؤلّة» (لن!) منها زيادة رسم خمسة آلاف ليرة على صفيحة البنزين، ورفع الضريبة على القيمة المضافة (TVA) إلى حدود الـ15 بالمئة، وتخفيض رواتب العاملين والمتقاعدين في القطاع العام... بدوره، ناقوس الخطر الذي يدقّه جهات دولية متضررة أو متابعة، أعاد إلى الواجهة المخاطر وعزّز لدى فئات واسعة من المواطنين الضعيفة والمتوسطة ثمن الأزمة من لحمها الحي.

الأزمة الاقتصادية الاجتماعية تقرض نفسها بقوة في عداد الأولويات. لم يعد من الممكن حجبها أو التخفيف من وقعها أو من إمكانية استخدامها من قبل جهات مشبوهة لدفع الأمور في البلاد نحو الفوضى الشاملة... المعارضة والجهات والفئات المتضررة مطالبة بالتألّي بالوعي والمسؤولية لمعالجة هذه المتغيرات والتنظيم لمواجهة تأخذ بعين الاعتبار جانبي الحركة الوطني والاجتماعي في الوقت عينه.

* كاتب وسياسي لبناني

“

الاحفال بالتعيينات النسائية فقط كون صاحباتها نساء يعدّ فهما مغلوهاً للنسوية

“